مدى جاهزية المصارف المتخصصة في ليبيا للتحول نحو الصيرفة الإسلامية
[دراسة ميدانية على مصرف الادخار والاستثمار العقاري- ليبيا]

Prof. Dr. Khairi Ahmed R Masaud*,
Nader Rahuma G Shabshubi**

سلم البحث في ١٤٤٢/٧/٢هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٢/٨/٧هـ

ملخص البحث:

انطلاقاً من أن ما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب، كان توفير متطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية محط اهتمام ودراسة المصارف والباحثين، ولهذا فإن الدراسة تهدف إلى التحقق في مدى جاهزية المصارف المتخصصة للتحول نحو الصيرفة الإسلامية من خلال توفير المتطلبات الإدارية والقانونية والشرعية. وقد اعتمدت على دراسة ميدانية لمصرف الادخار والاستثمار العقاري بليبيا، من خلال استبانة وزعت على عدد ٢٧٦ موظف وموظفة، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، خلصت الدراسة إلى وجود مستوى متوسط من المتطلبات اللازمة لإنجاح عملة التحول نحو الصيرفة الإسلامية. وقد أوضحت الدراسة إن أكثر تلك المتطلبات تمثلت في المتطلبات الإدارية، ومن ثم المتطلبات الشرعية، في حين أن المتطلبات القانونية تشكل أقل المتطلبات توفراً في مصرف الادخار والاستثمار العقاري.

وعلى ذلك أوصت الدراسة بضرورة إيلاء اهتمام أكبر بالتحول نحو الصيرفة الإسلامية باعتبارها مستقبل العمل المصرفي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والاهتمام الأكثر بتوفير المتطلبات القانونية، والأخذ بعين الاعتبار دائماً التوافق بين المتطلبات الإدارية والقانونية وأحكام الشريعة الإسلامية، وتوجيه الباحثين نحو الاستفادة من النماذج الإسلامية الناجحة في تطبيق الصيرفة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الجاهزية، المتطلبات، التحول، الصيرفة الإسلامية.

Abstract:

The Readiness of Specialized Banks in Libya To Convert to Islamic Banking: An Empirical Study on The Real Estate Savings and Investment Bank – Libya

Based on the fact that what is only required by an obligation, it is a duty, Providing the requirements for the convert to Islamic banking was the focus of attention and study of banks and researchers. Therefore, the study aims to Investigation the readiness of specialized banks to convert to Islamic banking by providing administrative, legal and Sharia requirements.

* محاضر بكلية إقراء لإدارة الأعمال، جامعة جيوماتيكا، كوالالمبور، ماليزيا. khairi@geomatika.edu.my

** طالب دكتوراه في كلية إقراء إدارة الأعمال،جامعة جيوماتيكا، كوالالمبور، ماليزيا naderrahuma٨٩@gmail.com

It relied on an empirical study of the Savings and Real Estate Investment Bank in Libya, through a questionnaire distributed to ٢٧٦ male and female employees. Depending on the descriptive and analytical approach, the study concluded that there is a medium level of requirements necessary for the success of the currency of the convert to Islamic banking. The study showed that most of these requirements were represented in the administrative requirements, and then the Sharia requirements, while the legal requirements constitute the least available requirements in the Real Estate Savings and Investment Bank. Accordingly, the study recommended the need to pay more attention to the Convert to Islamic banking as the future of banking work in accordance with the provisions of Islamic law, and more attention to providing legal requirements, and always taking into account the compatibility between administrative and legal requirements and the provisions of Islamic law, and directing researchers to benefit from successful Islamic models in the application of Islamic banking.
Key words: Readiness, Requirements, Conversion, Islamic Banking.

١.١ المقدمة:

لقد أثبتت المصارف الإسلامية أن لديها قدرات هائلة في مجال تعبئة المدخرات وتوظيفها في مجالات الاستثمار المناسبة التي تعمل على تنمية الدولة وزيادة الرفاهية، حيث أن المؤشرات المالية تظهر إجمالي قيمة الأصول المالية للتمويل الإسلامي على مستوى العالم يصل إلى مستوى ٢.٤ تريليون دولار، منها ١.٧٢ تريليون دولار أصول المصارف الإسلامية، ومن المتوقع ارتفاع قيمة الأصول بواقع ٥٦% إلى مستوى ٣.٨ تريليون دولار عام (٢٠٢٣)، منها ٢.٤٤ تريليون دولار كأصول للمصارف الإسلامية (Midoun & Med, ٢٠١٩, p٢٣).

وفي ظل هذا النجاح والنمو للصيرفة الإسلامية، صار التوجه الكبير للمصارف التقليدية بكل أنواعها نحو الصيرفة الإسلامية، حتى أن ذلك التوجه طال بعض المصارف التقليدية الغربية تقديم خدمات مصرفية إسلامية مثلCity Bank، HSBC، Barclays، UBS، حيث أسست جميعها نوافذ مصرفية للاستثمار والعمل المصرفي الإسلامي (خليل وعاشور، ٢٠٠٦).

ومن بين الدول الإسلامية التي توجب عليها في ظل هذا التوجه العالمي التحول نحو الصيرفة الإسلامية، كانت ليبيا، حيث في عام ٢٠١٣م، أصدر مصرف ليبيا المركزي قراراً يمنع فيه التعامل بالربا في كل المصارف العاملة في ليبيا استناداً للقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٢م الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، وكان هذا هو الدافع الاضطراري والإلزامي للمصارف للتحول نحو الصيرفة الإسلامية (أبو زيد، ٢٠١٨).

إلا أن هذا التحول، بالرغم من مقابلته للرغبة الشعبية، كان مفاجئاً، وقد أربك

القطاع المصرفي في ليبيا، وجعلها أمام خيار وحيد يتمثل في تطبيق الصيرفة الإسلامية وفق استراتيجية تعتمد على متطلبات التحول التي تسهم وبشكل فعال في تطبيق الصيرفة الإسلامية.

والنظام المصرفي في ليبيا يشتمل على مصارف إيداعية (المصارف التجارية)، ومصارف ادخار متخصصة مثل مصرف الادخار والاستثمار العقاري، ومصرف التنمية، والمصرف الزراعي، وهي مصارف أجزيت بقانون المصارف رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ للمصارف المتخصصة (بوفرنة، ٢٠١٨)، بالرغم من أن قانون التحول للصيرفة الإسلامية جاء شاملاً لكل المصارف، إلا أن المصارف المتخصصة لازالت في قيد التحول وتوفير المتطلبات اللازمة لتطبيق الصيرفة الإسلامية، ولهذا تهدف الدراسة إلى تشخيص مدى جاهزية المصارف المتخصصة في ليبيا للتحول نحو الصيرفة الإسلامية.

١.٢ مشكلة الدراسة:

يعد التحول نحو الصيرفة الإسلامية أمراً واجباً شرعاً، والتحول الصحيح الذي لا علة فيه ولا شبهة شرعية تشوبه، لا يكون إلا بتوفير متطلباته وشروطه، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (العطيات ويزن، ٢٠٠٧)، وعلى ذلك فإن الاهتمام بتوفير متطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية أمراً ضرورياً من الناحية الشرعية، وكذلك من الناحية الإدارية والاقتصادية، وهو ما تؤكده العديد من الدراسات المحلية على البيئة الليبية ودراسة (الصقع والتائب، ٢٠١٧)، ودراسة (الحجاجي والزغداني، ٢٠١٨)، ودراسة (العاني والقندولي، ٢٠١٩)، جميعها أكدت إلى وجود بعض التحديات أمام المصارف الإسلامية في تتمثل في ضرورة توفير بعض المتطلبات اللازمة لنجاح التحول نحو الصيرفة الإسلامية، والتي يقع على عاتق الإدارات المصرفية التي تقود هذا التحول ضرورة توفير تلك المتطلبات.

ومع التوجه المستمر والمفروض لتحول المصارف الليبية نحو الصيرفة الإسلامية، وجدت المصارف المتخصصة كمصرف الادخار والاستثمار العقاري نفسه أمام ضرورة تطبيق هذا التحول، وهو ما أكدته إدارة المصرف من خلال البدء في أخذ الخطوات التنفيذية للتحول، والانطلاق في تدريب الكوادر على أساسيات العمل المصرفي الإسلامية استفادة من المصارف التجارية المتقدمة في الصيرفة الإسلامية (المجلة الاقتصادية، ٢٠١٦).

واستناداً على الطرح أعلاه، صار من المهم جداً لمصرف الادخار والاستثمار العقاري ضرورة توفير متطلبات التحول لضمان التطبيق الصحيح والفعال للصيرفة

الإسلامية، وهو ما تتمحور حوله إشكالية هذه الدراسة، من حيث البحث في مدى جاهزية المصرف للتحول نحو الصيرفة الإسلامية.

١.٣ أهداف الدراسة:

١. الكشف عن مستوى توفر المتطلبات الإدارية للتحول نحو الصيرفة الإسلامية في مصرف الادخار والاستثمار العقاري.

٢. تشخيص واقع المتطلبات القانونية للتحول نحو الصيرفة الإسلامية في مصرف الادخار والاستثمار العقاري.

٣. تقييم مستوى جاهزية مصرف الادخار والاستثمار العقاري من حيث المتطلبات الشرعية للتحول نحو الصيرة الإسلامية.

١.٤ الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة:

١.٤.١ الصيرفة الإسلامية:

يذكر صوان (٢٠٠١، ص٩٠) بأن المصارف الإسلامية ظهرا في آواخر القرن العشرين، والتي جاءت لتلبية رغبة قطاع كبير من المسلمين، وخصوصاً مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين والصحوة الإسلامية في الدول الإسلامية والذي واكب حركات التحرر من الاستعمار الغربي.

وقد عرف اتحاد البنوك الإسلامية المصرف الإسلامي بأنه:" هو ذلك المصرف الذي لا يتعامل بالفائدة، ويقوم على قاعدة المشاركة، ويهدف إلى منح قروض حسنة للمحتاجين" (اتحاد البنوك الإسلامية، ١٩٧٧، ص٨٧).

ولعل تعريف العلي (٢٠٠٨، ص٩٨) يعتبر أكثر شمولية حيث عرف المصارف الإسلامية بأنها: " مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك أهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً".

وتتميز المصارف الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المصارف التقليدية، والتي تتمثل في:

١. الخصائص الشرعية: حيث تستوجب المصارف الإسلام وجود مجموعة من الخصائص والصفات الشرعية، والتي وضحها الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية وتمثلت في:

أ. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: فعلى المصرف الإسلامي أن يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية وأن ينص في نظامه الأساسي وعقده التأسيسي صراحة على ذلك، وهذه الصفة مبنية على فلسفة الاستخلاف والتي تؤكد مبدأ ملكية الإنسان لما في يده

من أموال هي ملكية مقيدة بما حدده المطلق لهذا الكون (مصطفى،٢٠٠٦، ص٢٥).

ب. وجود هيئة رقابة شرعية: فمن الخصائص التي تتميز بها المصارف الإسلامية وجود مجلس أو هيئة شرعية تمارس الدور الرقابي الشرعية على كل المعاملات المالية التي يقوم بها المصرف أو يشارك فيها. وبفضل وجود هذه الهيئة صارت الرقابة الشرعية من أهم الأجهزة الرقابية التي استحدثت مع ظهور الصرفة الإسلامية (القطان، ٢٠٠٤، ص٧).

٢. الخصائص الخدمية للمصارف الإسلامية: حيث أن المصارف الإسلامية لا تقف على الدور التنموي الاستثماري، بل تتعداه إلى تقديم الخدمة الاجتماعية، فهي تسعى إلى الموازنة بين الربح المالي والربح الاجتماعي باستخدام وسائل ذات غايات اجتماعية كالحث على الزكاة واستثمار أموالها والمساهمة في إنشاء دور العلم والمشافي والمشروعات الثقافية والدعوية (نعمة ونجم، ٢٠١٠، ص١٣٤).

٣. الخصائص التمويلية: فالمصارف الإسلامية تتميز كثيراً في صيغها التمويلية وأدواتها المالية في تمويل المشروعات والتي تبنى جميعها وفق ضوابط شرعية لا يمكن التهاون في مدى الانضباط بها والتزامها.

١.٤.٢ الصيرفة الإسلامية في ليبيا:

مقارنة بانتشار ظاهرة الصيرفة الإسلامية في العالم وخصوصاً في منطقة الشرقة الأوسط وشمال إفريقيا، فيمكن القول إن التجربة الليبية في الصيرفة الإسلامية تعتبر جد حديثة، حيث كانت المحاولات قد انطلقت عام ٢٠٠٩م، مع مصرف الجمهورية والذي أطلق مجموعة من الصيغ الاستثمارية والتمويلية الإسلامية بموجب تعليمات المصرف المركزي، وقد أطلق على تلك الصيغ آنذاك (المنتجات المصرفية البديلة) (إجباره وإجباره، ٢٠١٦).

ومع إصدار قانون الصيرفة الإسلامية رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٢م، أصدر المصرف المركزي قراراً بمنع كامل المعاملات الربوية في جميع المصارف العاملة في ليبيا مع حلول عام ٢٠١٣م، ومن هنا صارت كل المصارف التجارية والمتخصصة في ليبيا جزء من النظام المصرفي الإسلامي (أبو زيد، ٢٠١٧).

ولهذا يمكن القول إن الصيرفة الإسلامية في ليبيا تسير بشكل بطيء يجعل الكثير من المصارف اليوم لا تزال تبحث في التحول الصحيح والناجح والتطبيق الفعال للصيرفة الإسلامية. ومن هذه المصارف والذي يعد من أهم المصارف المتخصصة في ليبيا مصرف الاستثمار والادخار العقاري (محل الدراسة) حيث يركز هذا المصرف على تطبيق التمويل الإسلامي في المجال العقاري.

١.٤.٣ التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

لعله لا نبالغ إذا ما قلنا إن التحول نحو الصيرفة الإسلامية يمثل مثار الحديث الأبرز في القطاع المصرفي العربي والإسلامي، بل والدولي خلال الربع الأخير من القرن العشرين ولا يزال كذلك حتى يومنا هذا (الجريدان، ٢٠١٤).

ولهذا فإن التحول نحو الصيرفة الإسلامية يعتبر تحدياً كبيراً أمام كل المصارف لعل ذلك مرده إلى كونها (أي المصارف) اعتادت على العمل في بيئةٍ غير متوافقة مع تعاليم الدِّين الإسلامي، بيئة مالية واقتصادية تسودها القيم والنظم الغربية التي تسعى إلى تحقيق الفائدة ومبنية على الربا بكل أنواعه (الجوارين،٢٠١٧).

والتحول في اللغة يعني:" التنقل من موضع إلى موضع آخر، والانتقال من إلى حال، ونقطة التحول هي الحد الفاصل بين أمرين يكون الأمر الثاني منهما أحسن حالاً من الحال الأول". (ابن منظور، ٢٠٠٥، ١١/١٨٤).

أما معنى التحول في الاصطلاح فهو بأبسط تعاريفه: " هو الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة" (الربيعة،١٩٨٩، ص١٥).

أ. أنواع التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

من أبجديات التحول نحو الصيرفة الإسلامية هو تحديد نوع التحول، فالمصارف التقليدية عند اتخاذ القرار بالتحول عليها تحديد إذا ما كان هذا التحول كلي أو جزئي.

١. التحول الكلي:

قد يكون التحول نحو الصيرفة الإسلامية تحولاً كلياً بقرار من السلطة السياسية أو النقدية، مثلما حدث في السودان وباكستان وإيران سابقاً (جستينية وآخرون،١٩٩٨، ص٦٧)، وما يحدث في ليبيا حالياً بعد قرار المؤتمر الوطني لعام ٢٠١٣ بمنع المعاملات الربوية في المصارف الليبية (المجلس الانتقالي،٢٠١٥، قانون الصيرفة الإسلامية) وقد يكون التحول الكلي هو قرار المصرف وفق مبدأ التدرج في التطبيق.

٢. التحول الجزئي:

التحول الجزئي والذي يبدأ عادةً بتحول فرع أو أكثر من الفروع التقليدية لتقدم فقط المنتجات الإسلامية أو تقديم منتج تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يقدم من خلال الفروع والإدارات التقليدية، وقد أخذت معظم المصارف الليبية هذا الاتجاه قبل القرار الملزم للتحول الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وكذلك من قبلها المصرف الوطني المصري والمصرف المصري الخليجي ومعظم المصارف التي أنشأت فروع إسلامية (مصطفى، ٢٠٠٦، ص١٠٠).

ب. متطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

إن عملية التحول إلى الصيرفة الإسلامية تتطلب عدداً من المتطلبات الواجب توفرها حتى تكلل العملية بالنجاح، وقد تفاوتت الدراسات والأدبيات حول تصنيف هذه المتطلبات، إلا أنها وإن تعددت فيمكن القول إنها لا تتجاوز نطاق المتطلبات التالية:

١. المتطلبات الشرعية:

ويرى عمر (٢٠١٦، ص٩٥) بأنها: " كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذ التحول كي يصح تحوله من الناحية الشرعية ويحقق مراد الله سبحانه وتعالى من الالتزام بأوامره واجتناب النواهي التي فرضها الله سبحانه وتعالى لتنظيم المعاملات المالية". وهذه المتطلبات تنطلق من التوبة عن التعامل الربوي، والعزم على عدم الرجوع إلى المعاملات الربوية، وتعيين هيئة الرقابة الشرعية لتصحيح المعاملات وبناء العقود وفق الصيغ التي تتفق مع الأحكام الشرعية وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل، الآية:٤٣). وأيضاً العمل على تدريب وتعيين مدققين شرعيين داخل المصرف لهم دراية بالمعالجات المالية والمحاسبية وفق الأحكام الشرعية. ناهيك عن إلغاء المعاملات المخالفة بجميع أشكالها دون تلكء أو إبطاء، والالتزام التام الدائم بقاعدة الحلال والحرام في كل المعاملات والتعاملات (عمر، ٢٠١٦، ص٩٦).

٢. المتطلبات القانونية:

ويقصد بالمتطلبات القانونية: "كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف القيام بها لكي تتم عملية التحول وفق الإطار القانوني، ويتجنب بذلك المسألة" (الحكيم والعطيات،٢٠١٠، ص١١). وقد تختلف الإجراءات والمتطلبات القانونية في بعض بنودها، إلا أن معظمها تتفق في الأتي (عمر،٢٠١٦، ص٩٢-٩٥):

أ. صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي بعد اجتماع يعقد بصفة غير عادية يتضمن الموافقة على تحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما يجب مراعاة كافة المتطلبات القانونية في الاجتماع التي تمنح القرار الصفة القانونية.

ب.يتم في هذا الاجتماع مناقشة تحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم القناعات الكافية والدلائل الشرعية على وجوب التحول وصلاحية تطبيقه، ثم يناقش بعد ذلك مستلزمات التحول من تعديلات أو تغيرات في عقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي، وفي حال حصول المشروع على أغلبية الأصوات اللازمة لاتخاذ قرار التحول ينبغي على مجلس الإدارة القيام بالتعديلات التالية في عقد

التأسيس ونظامه الأساسي:

١. يجب أن ينص صراحة على أن تكون جميع أعمال المصرف موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا بجميع صوره وأشكاله، أو بأية معاملة محرمة شرعاً في سائر أنواع التعامل مع الآخرين.

٢. تعديل اسم المصرف في عقد التأسيس بما يدل على طبيعة أنشطته المصرفية المعدلة أو الجديدة وعلى أهدافه وأسلوب تعامله مع الآخرين.

٣. الحصول على الموافقات المبدئية الرسمية من الجهات المختصة (المصرف المركزي) على تحول المصرف التقليدي وتعديل نظامه الأساسي (مصطفى، ٢٠٠٦، ص٢٠).

٣. المتطلبات الإدارية:

والمتطلبات الإدارية هي عبارة عن الإجراءات التي تتعلق بالنظام الإداري في المصرف، ويلزم المصرف تنفيذ العديد من المتطلبات الإدارية التي تستدعيها عملية التحول، والاستعداد لمواجهة العقبات الإدارية الناشئة عنها، وتشكل الموارد البشرية الركن الأساسي في النظام الإداري للمصرف. لذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف عند التحول أن تقوم بإعادة تهيئة وتطوير الموارد البشرية بما يتناسب ووضعه الجديد (أبوحميرة وسويسي، ٢٠١٠، ص٦).

١.٤.٤ الدراسات السابقة:

يعد التحول نحو الصيرفة الإسلامية من المواضيع الحيوية والتي احتلت اهتماماً كبيراً في الأدبيات، وخصوصاً تلك التي تبحث في معوقات ومتطلبات وتحديات التحول، وهنا يمكن إيجاز بعض تلك الدراسات الحديثة نسبياً في الجدول(١)

الجدول (١): ملخص لأهم الدراسات ذات العلاقة

الدراسة	الهدف	المنهج	النتائج

أبو حميرة واسويسي (٢٠٠٠) تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية	بيان متطلبات تحول المصارف التجارية في ليبيا إلى مصارف تقدم خدماتها بطريقة تنسجم وتتفق مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال بيان مفهوم التحول المصرفي، وأنواعه، وأسبابه. التعرف على اتجاهات المجتمع حول الصيرفة الإسلامية والتقليدية، ودراسة المتطلبات التي تواجه المصارف التقليدية عند التحول، وإبراز الدور الإيجابي والسلبي للتحول نحو الصيرفة الإسلامية. باعتبارها أداة فاعلة لتقديم التمويل الذي يرتكز على أسس الشريعة عوضا عن المصارف التقليدية.	المنهج الوصفي التحليلي	(٨٦.٣%) من العينة المبحوثة على علم بالمصارف الإسلامية، وأن (٥٦.٦%) لديهم معرفة حول عمل وأنشطة المصارف الإسلامية بالرغم من أن (٨٨%) لم يسبق لهم التعامل معها لعدم وجودها في مجتمع الدراسة. وعدم وجود فروقات ذات دلالة معنوية من وجهة نظر العاملين في مصرف الجمهورية مقارنة بالعاملين في مصرف التجارة والتنمية، وكذلك من وجهة نظر الزبائن في مصرف الجمهورية مقارنة بالزبائن في مصرف التجارة والتنمية مما يدل على أن أوساط المتغيرات بين هذه المجموعات متساوية حول إمكانية تحول المصارف التجارية التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا.
الجريدان، (٢٠١٤) تحول المصارف التقليدية وفق أحكام الشريعة الإسلامية– دراسة تنظيرية تطبيقية	دراسة موضوع تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.	المنهج الوصفي المقارن	عدم جواز الاستمرار في ممارسة الأعمال الربوية بعد اتخاذ قرار التحول، وقبل صدور موافقة الجهات الرسمية، وعدم فسخ العقود المقبوضة قبل اتخاذ قرار التحول، ووجوب إسقاط الأموال غير المقبوضة المستحقة للمصرف على الآخرين، مشروعية التعامل مع المصرف التقليدي بقصد التأثير عليه بالتحول وفق شروط وضوابط محددة.
Fatma & Hussainey (٢٠١٥) التحول إلى بنوك إسلامية: متطلبات الفقه الاقتصادي ومتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.	التحقيق في تحول البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية فهم المتطلبات الشرعية لعملية التحويل. الدوافع القضائية والمالية وراء البنوك التقليدية التي تحولت إلى الصيرفة الإسلامية.	المنهج الوصفي	أن البنوك التقليدية يجب أن تلتزم بجميع الشروط لاستكمال عملية التحويل بنجاح والالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد أكدت الدراسة على أن عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية جاءت انطلاقاً من الاعتقاد بضرورة إجراء تغيير الصحيح، وضمن دوافع دينية ومالي.

البنوك التقليدية تواجه قضايا تتعلق بعدم وجود إطار شامل للتحويل، مع بعض القضايا؛ ومقاومة التحويل، والموارد البشرية، والمنتجات المالية الإسلامية، واللوائح والتشريعات. وأظهرت النتائج أن توظيف مهنين وموظفين ذوي دراية وخبرة هي واحدة من القضايا الرئيسية للتحويل. ومن المتوقع أن يتمتع الموظفون بالخبرة الفنية في مجال الخدمات المصرفية وكذلك المعرفة بالمبادئ الأساسية للنظام المصرفي الإسلامي.	المنهج الوصفي	التحقيق في العوامل التي تؤثر على نجاح عملية التحويل من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية، ودوافع هذه العملية.	**Shafii et al (٢٠١٦) الصعوبات والدافعية وراء تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية: نظرة عامة**
وجود معوقات شخصية واجتماعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، ومعوقات إدارية وفنية، كذلك توجد معوقات شرعية وتشريعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية	المنهج الاستقرائي	استشراف مدى وجود معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، كما تهدف إلى التعرف على مدى وجود فروقات بين إجابات عينة الدراسة حول هذه المعوقات.	**دراسة الصقع والتائب (٢٠١٧) معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر موظفي المصارف**

١.٥ الإجراءات المنهجية للدراسة:

١.٥.١ منهج الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الكمية والتي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعني بالدراسات التي تهتم بجمع وتلخيص وتصنيف المعلومات والحقائق المدروسة المرتبطة بسلوك عينة من الناس أو وضعيتهم، أو عدد من الأشياء، أو سلسلة من الأحداث، أو منظومة فكرية، أو أي نوع آخر من الظواهر أو القضايا، أو المشاكل التي يرغب الباحث في دراستها، لغرض تحليلها وتفسيرها وتقييم طبيعتها للتنبؤ بها وضبطها أو التحكم فيها (حريزي، ٢٠١٣).

١.٥.٢ مجتمع وعينة الدراسة:

استهدفت الدراسة جميع الموظفين بمصرف الادخار والاستثمار العقاري في ليبيا بجمع فروعه وإداراته، من خلال عينة منتظمة بلغت ٢٧٦ موظف وموظفة، تم توزيع الاستبانات عليهم وحرص الباحثون على تجميع أكبر قدر من الاستبانات ومنح المبحوثين فرصة كافية للإجابة وتشخيص واقع الظاهرة المدروسة.

١.٥.٣ أداة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات والتي تم تصميمها من خلال الاعتماد على الدراسات السابقة مثل دراسة أبو حميرة وسويسي (٢٠١٠)

ودراسة الهواملة (٢٠١٧)، ودراسة (٢٠١٦) Shafii et al وقد تكونت من مقياس لمتطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية في أبعادها الثلاثة (الشرعية والقانونية والإدارية) بعدد ١٥ عبارة.

١.٥.٤ صدق وثبات أداة الدراسة:

بعد بناء الاستبانة تم عرضها على مجموعة من المحكمين من الأكاديميين في الجامعات الماليزية والليبية، وكذلك عدد من المتخصصين في المجال المصرفي من لهم خبرة كبيرة في هذا المجال، وذلك من أجل اختبار الصدق الظاهري لعبارات الاستبانة.

ومن أجل اختبار ثبات الاستبانة فقد اعتمدت على الدراسة الاستطلاعية لعدد (٣٥) مبحوث ومن خلال تطبيق معادلة كرونباخ ألفا على عبارات ومتغيرات الدراسة، تبين كما هو في الجدول (٢).

الجدول (٢) قيم معامل الثبات

المتغيرات	معامل الثبات
متطلبات إدارية	٠.٩٠٦
متطلبات قانونية	٠.٩٠٨
متطلبات شرعية	٠.٧٦٣

ومن خلال الجدول، نلاحظ أن قيمة معامل كرونباخ آلفا في مستوى المقبول إحصائياً للمتطلبات الثلاثة، وفق ما يراه الإحصائيون، وقد أفاد (٢٠١٠) Hair et al أن جودة الأداة تتحقق إذا زاد معامل كرونباخ ألفا عن (٠.٦). وبهذا تكون الاستبانة صالحة للقياس ويمنح الثقة للباحث في توزيعها على أفراد العينة.

١.٦ تحليل ومناقشة النتائج:

من خلال تحليل اتجاه آراء العينة حول عبارات الأبعاد الثلاثة لمتطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية (المتطلبات الشرعية، المتطلبات القانونية، والمتطلبات الإدارية)، والجدول رقم (٣)، يمثل ملخصاً لنتائج المتوسطات الحسابية لإجابات العينة والمتوسط المرجح عند كل عبارة وكل بعد على حدا.

جدول (٣): النسب المئوية ومتوسط إجابات أراء العينة حول متطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية

ت	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	متوسط الإجابات
		%					

المتطلبات الإدارية							
١	لدى القيادة الرغبة والعزيمة لإنجاح عملية التحول ومتابعة العملية حسب الخطة المرسومة.	١.٨	٥.١	١٠.١	٥٥.٨	٢٧.٢	٤.٠١
٢	تم دراسة حاجة السوق الليبي ومدى رغبته للتحول نحو الصيرفة الإسلامية.	٢.٢	٥.٤	١٠.٥	٥٧.٦	٢٤.٣	٣.٩٦
٣	جاهزية نوافذ الخدمات الإسلامية من حيث الكوادر والتجهيزات الحديثة.	١.٨	٤.٠	١٠.٩	٥٢.٢	٣١.٢	٤.٠٧
٤	هناك تدابير للاستقلالية المالية للفروع أو النوافذ التي تقدم الخدمة الإسلامية عن التقليدية.	٢.٩	٥.٤	١٥.٢	٤٦.٧	٢٩.٧	٣.٩٥
٥	لدى المصرف القوى البشرية المؤهلة والقادرة على إنجاح عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية.	١.٨	٦.٥	١١.٢	٤٨.٩	٣١.٥	٤.٠٢
٦	التحول نحو الصيرفة الإسلامية لا يتعارض مع قانون المصارف في ليبيا.	١.٤	٦.٥	٩.١	٥١.٤	٣١.٥	٤.٠٥
٧	الحصول على الموافقات المبدئية الرسمية من الجهات المختصة (المصرف المركزي) لعملية التحول.	١٣.٤	١٨.١	١٦.٣	٤١.٣	١٠.٩	٣.١٨
	المتوسط المرجح المتطلبات الإدارية						٤.٠٤
المتطلبات القانونية							
٨	قرار التحول نحو الصيرفة الإسلامية تم بقرار من الجمعية العمومية للمصرف.	١٢.٣	٢١.٤	١٩.٢	٣٤.٤	١٢.٧	٣.١٤
٩	تم إيفاء كافة الشروط القانونية لضمان صحة التحول قانونياً.	١٠.١	١٥.٢	٢٠.٧	٣٧.٧	١٦.٣	٣.٣٥
١٠	يتم تعديل اسم المصرف ليدل على طبيعة						
بعد المتطلبات الشرعية							
١١	التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة	المتوسط المرجح لبعد المتطلبات القانونية		١٤.١	٤٠.٦	٣١.٩	٣.٨٦

	الإسلامية التزاماً بمبادئ الشريعة الإسلامية والخوف من التعامل الربوي.						
متوسط الإجابات	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	ت
				%			
٣.٨٢	وجود هيئة مستقلة للرقابة الشرعية تشرف على عملية التحول.	٤.٧	٧.٦	١٢.٣	٥٢.٢	٢٣.٢	١٢
٣.٨٧	توفر مجموعة من المدققين الشرعيين الداخليين.	٤.٣	٧.٢	٨.٧	٥٦.٥	٢٣.٢	١٣
٣.٧٥	تم استبعاد كافة المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية والمشكوك فيها شرعاً.	٤.٣	٨.٠	٢١.٠	٤٢.٠	٢٤.٦	١٤
٣.٤٠	تم صياغة عقود وصيغ مصرفية تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.	٣.٦	١٦.٣	٣٢.٦	٣١.٥	١٥.٩	١٥
٣.٤٢	المتوسط المرجح لبعد المتطلبات الشرعية						
٥٦٣.	المتوسط المرجح للمتطلبات ككل						

وبتتبع النتائج الوارد في الجدول رقم (٣) المتعلق بمعرفة مدى توفر متطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية، نلاحظ، أن إجابات العينة حول العبارات (١-٧) والتي هدفت إلى معرفة مستوى المتطلبات الإدارية اللازمة للتحول نحو الصيرفة الإسلامية، فقد أكدت العينة على توفر تلك المتطلبات بمستوى مرتفع وفقاً لما تؤكده قيمة المتوسط المرجح لهذه العبارات (٤.٠٤)، وهذه المتطلبات حسب رأي أفراد العينة تنطلق مع رغبة القيادة وعزيمتها في إنجاح عملية التحول وفق الخطط المرسومة،

وكذلك توفر دراسة لحاجة السوق الليبي ورغبته في التحول، وكذلك جاهزية نوافذ الخدمات الإسلامية من حيث الموارد البشرية والتقنية، ووجود التدابير للاستقلالية المالية للفروع أو النوافذ الإسلامية، وأيضاً وجود قوى بشرية مؤهلة قادرة على إنجاح العملية.

وعند العبارات (٨-١٠)، والتي هدفت إلى تشخيص واقع المتطلبات القانونية، لزم أفراد العينة الحياد عند فقرات المتطلبات القانونية بمتوسط مرجح (٣.٢٢)، وهذا الحياد قد يشير بشكل كبير إلى قصور تلك المتطلبات خصوصاً قرار التحول من الجمعية العمومية وكذلك استيفاء الشروط القانونية، وإن كان هناك تأكيد كبير على تعديل اسم المصرف ليدل على طبيعة النشاط الجديد.

كما أكدت العينة على وجود مستوى متوسط من المتطلبات الشرعية، حيث أشار المتوسط المرجح للعبارات (١١-١٥) إلى ذلك بقيم (٣.٤٢)، حيث أن تلك المتطلبات تمثلت في مبدأ التحول جاء التزاماً بمبادئ الشريعة والخوف من التعامل الربوي، وكذلك وجود هيئة مستقلة للرقابة الشرعية تشرف على عملية التحول، ووجود مجموعة من المدققين الشرعيين الداخليين، واستبعاد كافة المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة والمشكوك فيها شرعاً، إلا أن هناك حياد للعينة حول القول بتوفر عقود مصاغة وصيغ مصرفية جاهزة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وهذا يشكل نقطة يجب الوقوف عندها، ولعلها هي من أبرز مسببات عدم وضوح ممارسة المصرف للصيرفة الإسلامية في أرض الواقع.

وكملخص عام لمحور التحول نحو الصيرفة الإسلامية، فإن العينة تشير بمستوى المتوسط إلى وجود متطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية بمتوسط مرجح (٣.٥٦)، وهذا يشير إلى حد ما على قدرة المصرف على ممارسة الصيرفة الإسلامية، ومن أكثر المتطلبات توفراً هي المتطلبات الإدارية ومن ثم المتطلبات الشرعية،ومن ثم المتطلبات القانونية، ولعل هذا الترتيب مرده إلى استمرار التنظيم الإداري واستخدام الموارد ذاتها في المصارف التجارية، وكذلك وجود تقنين وهيئات شرعية يمكن الاعتماد عليها، والحاجة كبيرة إلى بناء أسس قانونية تتوافق والعمل المصرفي الإسلامي.

١.٨ الخاتمة:

في ظل ما استعرضته الدراسة من دراسات سابقة وتحليل لبيانات الدراسة الميدانية لمصرف الادخار والاستثمار العقاري بليبيا، فإنه وكخاتمة لهذه الدراسة، يمكن أن نصيغ مجموعة من النتائج والتوصيات التي من خلالها يمكن إيجاز واقع

جاهزية المصارف المتخصصة في ليبيا للتحول نحو الصيرفة الإسلامية، وكذلك إبداء إرشاد القيادات المصرفية لما من شأنه أن يعزز تلك الجاهزية في التوصيات.

١.٨.١ النتائج

١. إن التحول نحو الصيرفة الإسلامية لا يتم إلا بتوفير مجموعة من المتطلبات تختص بكل النواحي ذات العلاقة بتنظيم العمل المصرفي الإسلامي كالمتطلبات الشرعية والقانونية والإدارية.

٢. يعد الاهتمام بتوفير تلك المتطلبات من أبرز الواجبات المناطة بالقيادات المصرفية سواء على الصعيد الشرعي أو القانوني أو الإداري.

٣. وجود مستوى مرتفع نسبياً لجاهزية المصرف من الناحية الإدارية، وذلك يتضح من خلال رغبة القيادة وعزيمتها في إنجاح التحول، كذلك وفرة دراسة لحاجة السوق الليبي، والجاهزية من حيث الموارد البشرية والتقنية.

٤. أثبتت النتائج أن واقع المتطلبات القانونية يشير إلى حياد العينة، وهذا يدل على قصور في تلك المتطلبات وخصوصاً قرار التحول من الجمعية العمومية وعدم استيفاء الشروط القانونية.

٥. المتطلبات الشرعية للتحول نحو الصيرفة الإسلامية تتوفر بمستوى متوسط، قريب من الحياد، وهذا المستوى تمثل في مبدأ التحول جاء التزاماً بمبادئ الشريعة، وتأسيس هيئة مستقلة للرقابة الشرعية، ووجود عدد من المدققين الشرعيين الداخليين، وكذلك العمل على استبعاد المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة.

٦. وجود مؤشرات دالة على قصور المتطلبات الشرعية من خلال حياد العينة حول توفر عقود مصاغة جاهزة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا ما يعكس عدم وضوح التحول عملياً نحو الصيرفة الإسلامية.

٧. بشكل عام فإن جاهزية مصرف الادخار والاستثمار العقاري للتحول نحو الصيرفة الإسلامية، من خلال مدى توفر المتطلبات في مستوى متوسط، يشير إلى قدرة المصرف على ممارسة الصيرفة الإسلامية.

١.٨.٢ التوصيات

استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، تعكس واقع جاهزية المصارف المتخصصة في ليبيا للتحول نحو الصيرفة الإسلامية بشكل عام، ومصرف الادخار والاستثمار العقاري بشكل خاص، فإن الدراسة ترى بضرورة تعزيز الواقع الإيجابي والتنويه على نقاط الضعف من خلال التوصيات التالية:

١. منح الاهتمام الأكبر لعملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية، وذلك لأنها مستقبل

القطاع المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

٢. المتطلبات الإدارية تمثل الركيزة الأوفر لدى المصرف والتي من خلالها يتوجب النفوذ إلى تعزيز المتطلبات القانونية والشرعية من خلال اقتراحات للمسؤولين على اتخاذ السياسات المصرفية في ليبيا.

٣. ضرورة اخذ الاعتبار بتوافق المتطلبات القانونية والإدارية مع الأحكام الشرعية، لضمان غاية ومقاصد العمل المصرفي في الإسلام.

٤. على الباحثين والمهتمين بالصيرفة الإسلامية ونموها إجراء المزيد من الدراسات حول واقع الصيرفة الإسلامية في ليبيا، وإدراج نماذج ناجحة للصيرفة الإسلامية في الدول الإسلامية للاستفادة منها في العمل المصرفي الإسلامي الليبي.

المراجع:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب والدراسات:

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم، ٢٠٠٥، لسان العرب، دار صادر للطباعة، ط٤، بيروت، لبنان.
- أبوحميرة، مصطفى علي، وسويسي، نوري محمد. ٢٠١٠، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية– دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية والتجارة والتنمية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني. أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا
- أبوزيد، مصطفى، ٢٠١٧.استراتيجية المصارف الإسلامية وأثرها على تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا: مصرف الجمهورية نموذجاً، رسالة دكتوراة، جامعة مالايا الماليزية، كوالالمبور، ماليزيا.
- الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية، ١٩٧٧، اتفاقية التأسيس، القاهرة، مصر.
- إجباره، زينب حسن. إجباره، عبد المنعم حسن، ٢٠٠٦، دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد الخامس، طرابلس، ليبيا.
- بوفرنة، فاخر مفتاح، ٢٠١٨، النظام المالي في ليبيا: الواقع ومقترحات الإصلاح، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا.
- الجريدان، نايف، ٢٠١٤، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة تنظيرية تطبيقية، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد (٢٣)، الكويت.
- جستينية وآخرون، ١٩٩٨، تطبيق القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية على الأعمال المصرفية، مركز النشر العربي، ط١، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.
- الجوارين، عدنان فرحات، ٢٠١٧.، متطلبات نجاح التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي في بيئة عالمية متغيرة (ماليزيا أنموذجا)، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد فبراير، الرياض، السعودية.
- الحجاجي، أيمن سالم، والزغداني، فتحي جماعة، ٢٠١٨، ورقة بحثية بعنوان: الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي (دراسة حالة تطبيقية عن مصرف الجمهورية)، مجلة الجامعة

الأسمرية، العدد ٣٠، زليتن، ليبيا.
- خليل، عبدالرزاق. عاشور، عادل. ٢٠٠٦. دور المصارف الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال العربية. الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات (دراسة حالة الجزائر والدول النامية). بسكرة. الجزائر .
- الربيعة، سعود، ١٩٨٩م، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي في جامعة أم القرى ج١، مكة المكرمة.
- الصقع، محمد سالم، والتائب، عادل عبدالسلام، ٢٠١٧، معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نطر موظفي المصارف، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد٢٨، زليتن، ليبيا.
- صوان، محمود حسن، ٢٠٠١، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- العاني، أسامة عبدالمجيد، القندولي، أمجد أحمد، ٢٠١٩، ورقة بحثية بعنوان: إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، مجلة بيت المشورة، مركز بيت المشورة للاستشارات المالية، العدد١١، الدوحة، قطر.
- العطيات، يزن، ٢٠٠٧، أطروحة دكتوراة تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- العلي، صالح حميد، ٢٠٠٨، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ط١، بيروت، لبنان.
- عمر، موسى أحمد عبدي، ٢٠١٦، متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا (دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق)، رسالة ماجستير، جامعة مولانا مالك إبراهيم الحكومية، مالنج، إندونيسيا.
- القطان، محمد أمين، ٢٠٠٤، الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية (دراسة شرعية تطبيقية)، دار النهضة العربية، ط١، القاهرة، مصر.
- المجلس الوطني الانتقالي، قانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٢، بتعديل بعض أحكام القانون (١) لسنة ٢٠١٥ بشأن المصارف وإضافة فصل خاص للصيرفة الإسلامية، طرابلس، ليبيا.
- مصطفى، إبراهيم مصطفى، ٢٠٠٦، أطروحة دكتوراه بعنوان: تقييم ظاهرة تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية (دراسة تطبيقية عن تجربة بعض المصارف السعودية)، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر.
- مصطفى، إبراهيم مصطفى، ٢٠٠٦، أطروحة دكتوراه بعنوان: تقييم ظاهرة تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية (دراسة تطبيقية عن تجربة بعض المصارف السعودية)، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر.
- نعمة، نغم حسين، ونجم، رغد محمد، ٢٠١٠، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد٢، بغداد، العراق.
- الهواملة، محمد علي، ٢٠١٧، معالم في طريق تحويل المصارف من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي الكفايات والمبررات والتحديات، دار الإفتاء العام، عمان، الأردن.
- Ahmed, Fatima & Hussainey, Khaled, (٢٠١٥). conversion into Islamic banks: jurisprudence economic and AAOIFI requirements, *European journal of Islamic finance*, no ٣.

- Midoun, S., & Med, T. ٢٠١٩. Global Islamic Finance Assets: Analysis of The Islamic Banking In Algeria. *Studies and Scientific Researches*. Economics Edition, (٣٠).
- Shafii, Zurina, Shahimi, Shahida, Saaid, Adel. (٢٠١٦). Obstacles and Motivation behind Conversion of Conventional Banks to Islamic Banks: An Overview. *International Review of Management and Business Research*. Vol. ٥ Issue.٣.